المحاضرة الثانية: المصادر الوثائقية الأساسية للنصوص التشريعية والتنظيمية للتربية الوطنية

التشريع المدرسي: هو مجموعة من النصوص القانونية والمراسيم والقرارات المتعلقة بتسيير وتنظيم التربية والتعليم وتخص التلاميذ والموظفين في قطاع التربية وكذا المتعاملين مع هذا القطاع.

وهو مجمل القوانين واللوائح التنظيمية التي تتناول أوضاع الحياة المهنية لموظفي التربية والتعليم كالحقوق والواجبات، والتكوين والتوظيف والترسيم والترقية ونظام الأجور والتأديب، وتحديد مهام الهياكل والمصالح وضبط العلاقات بين موظفي القطاع.

تكون هذه التشريعات عادة في شكل مراسيم تنفيذية، او قرارات وزارية او لوائح ومناشير تنظيمية صادرة عن السلطة الوصية.

1-المراسيم التنفيذية

هذه وثائق رسمية مهمة جدًا لأنها تُفصّل كيفية تطبيق القوانين بشكل عملي.

خصائصها:

- تصدر عن :**الوزير الأول/رئيس الحكومة.**
- وظيفتها :**تحديد آليات التطبيق الميداني لمواد القانون**، مثل كيفية تنظيم الامتحانات، شروط فتح المؤسسات، تسيير الموارد البشرية...
- قوتها القانونية: تأتي **بعد القانون** مباشرة في الهرم القانوني.

مثال: مرسوم تنفيذي يحدد كيفية تنظيم المدارس التحضيرية أو شروط تعيين المراقبين التربويين.

2-القرارات الوزارية: هذه نصوص تنظيمية أكثر تفصيلًا من المراسيم.

خصائصها:

- تصدر عن :**وزير التربية الوطنية.**
- وظيفتها :**تحديد الإجراءات الدقيقة** داخل قطاع التربية، مثل:
  - محتوى المناهج
  - تنظيم الامتحانات الرسمية
  - التسيير الداخلي للمؤسسات التعليمية
- هي مرتبطة عادة بتطبيق مرسوم تنفيذي أو مادة من القانون.

مثال: قرار وزاري يحدد رزنامة الامتحانات الرسمية أو معايير تقييم التلاميذ.

3-اللوائح والقرارات المشتركة: وتسمى أحيانًا **التعليمات المشتركة.**

خصائصها:

- تصدر عن :**وزير التربية بالتنسيق مع وزير آخر**)مثل وزير المالية أو العمل.(
- الهدف: تنظيم مسائل تتطلب تعاونًا بين القطاعات.
- مثال: لائحة مشتركة حول نظام المنح المدرسية أو موظفي القطاع في إطار مشترك بين الوزارات.

4-المناشير والتعليمات التنظيمية: هذه هي الوثائق الأكثر تداولًا داخل المؤسسات التربوية.

خصائصها:

- تصدر عن :**وزير التربية، أو الأمناء العامين، أو مديريات مركزية.**
- وظيفتها:
  - توضيح إجراءات تطبيق القرارات والمراسيم
  - تقديم تعليمات تنظيمية للمؤسسات
  - حلّ وضعيات معينة في الميدان
- قوتها أقل من القرارات، لكنها ملزمة داخل القطاع.

مثال: منشور يحدد كيفية إجراء التقييم المستمر، أو كيفية تطبيق النظام الداخلي للثانويات.

الهرم القانوني المبسط لهذه النصوص

من الأقوى إلى الأقل قوة:

1. القانون التوجيهي للتربية الوطنية
2. المرسوم التنفيذي.
3. القرار الوزاري/اللائحة المشتركة.
4. المنشور والتعليمة التنظيمية.

العلاقة بين القانون التوجيهي والنصوص التنظيمية

- القانون 08-04 (الصادر 23 جانفي 2008) يُعتبر **الإطار العام** الذي يضبط المبادئ والغايات الأساسية لمنظومة التربية الوطنية: غايات المدرسة، تنظيم التعليم، المهام العامة، الأطراف المعنية، إلخ

- لكن **التفاصيل التقنية** (كيفية تطبيق القانون: تنظيم المدارس، توزيع التلاميذ، هيكلة المؤسسات، الحقوق/الواجبات، الخريطة المدرسية، التسيير الإداري، إلخ) تُنظم عبر **مراسيم تنفيذية وقرارات وزارية** —لأن القانون وحده لا يكفي لتغطية كل الحالات.
- لذلك فالكثير من الأمور اليومية في المدارس (ابتدائي، متوسط، ثانوي، إدارة، تنظيم، شروط قبول، ...) تعتمد على هذه المراسيم/ القرارات التي تكمل القانون التوجيهي.